

بيان لجنة السياسة النقدية
١١ يوليو ٢٠١٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١١ يوليو ٢٠١٩ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٥,٧٥٪ و ١٦,٧٥٪ و ١٦,٢٥٪ على الترتيب، وكذلك والإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٦,٢٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي إلى ٩,٤٪ و ٦,٤٪ في يونيو ٢٠١٩ من ١٤,١٪ و ٧,٨٪ في مايو ٢٠١٩، على الترتيب، ليسجل أدنى معدل لهما منذ أكثر من ثلاثة أعوام. وقد جاء ذلك الانخفاض مدعوماً بالتأثير الإيجابي القوي لفترة الأساس، نتيجة كل من الأثر المباشر وغير المباشر لإجراءات ضبط المالية العامة للدولة في يونيو ٢٠١٨، فضلاً عن الانخفاض الملحوظ في أسعار الخضروات الطازجة في يونيو ٢٠١٩.

وفي ذات الوقت، تشير البيانات المبدئية الي استمرار الارتفاع الطفيف لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال الربع السابق. وبذلك، فمن المتوقع ان يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو الأعلى منذ العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما استمر انخفاض معدل البطالة ليسجل ٨,١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٨,٩٪ خلال الربع السابق.

وعلى صعيد اخر، فقد تباطأت وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ولا تزال الأسعار العالمية للبترول عرضة للتقلبات بسبب المخاطر الإقليمية بالإضافة إلى عوامل محتملة من جانب العرض.

وفي ضوء ما سبق، وحيث ان النظرة المستقبلية للتضخم تضمنت إجراءات ضبط المالية العامة للدولة المطبقة مؤخراً، والتي تشمل تغطية تكاليف معظم المنتجات البترولية وتطبيق آلية التسعير التلقائي لتلك المنتجات وفقاً لتطور التكاليف، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي تظل مناسبة في الوقت الحالي لتحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (±) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg